

استشراف الأزمات المالية وأثره في تخطيط أهم مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية «دراسة حالة المصارف الإسلامية العاملة في الأردن»

حسين محمد سمحان

أستاذ الصيرفة الإسلامية بجامعة الزرقاء - الأردن

Dr_husseinsamhan@yahoo.com

(سَلِّمَ البحث للنشر في 23 / 5 / 2021م، واعتمد للنشر في 26 / 6 / 2021م)

<https://doi.org/10.33001/M011020211589>



الملخص

هدف الباحث إلى بيان المفاهيم الأساسية المتعلقة باستشراف المستقبل (التنبؤ بالمستقبل) وحكمه الشرعي مع التركيز على هذه المفاهيم في الفقه الإسلامي، وتحديد وجود أو عدم وجود إدارة متخصصة في البنوك الإسلامية للدراسات تهتم باستشراف الأزمات المالية وتتابع مؤسسات البحث العالمية في هذا المجال. كذلك هدف الباحث إلى توضيح العلاقة بين التنبؤ بأحداث مستقبلية وتخطيط أهم مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية. وقد استخدم الباحث

المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على تساؤلات الدراسة حيث تم إعداد استبانة مكونة من ثلاثة أقسام تم توزيعها على موظفي الإدارة العليا في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن. وقد توصل الباحث إلى أن بعض المصارف الإسلامية العاملة في الأردن لديها إدارة مختصة بالبحوث والدراسات من ضمن اهتماماتها استشراف الأزمات المالية واقتراح الخطط للتعامل معها إلا أن بعض هذه المصارف تكتفي بتشكيل لجان للقيام بهذه المهمة بسبب ارتفاع تكلفة إنشاء مثل هذه الدائرة، كما توصل الباحث إلى وجود أثر لاستشراف الأزمات المالية على التخطيط في المصارف الإسلامية مثل تخطيط الودائع والاستثمار والتمويل. وأوصى الباحث في نهاية البحث بضرورة إيجاد إدارة متخصصة في المصارف الإسلامية مهمتها الدراسات والبحوث بشكل عام ويعهد إليها مهمة استشراف الأزمات المحلية والعالمية واقتراح الخطط بشكل علمي يمكن إدارة المصرف من اتخاذ القرارات اللازمة لتجنب المشاكل واغتنام الفرص الناجمة عن مثل هذه الأزمات.

الكلمات المفتاحية: استشراف، تنبؤ، تخطيط مالي، الأزمة المالية، المصارف الإسلامية.

Predicting Financial Crisis and its Impact on Planning and Utilization of Crucial Sources of Funds at Islamic Banks “Case Study of Islamic Banks in Jordan”

Hussein Muhammad Samhan

Professor of Islamic Banking – Zarqa University, Jordan

Dr_husseinsamhan@yahoo.com

Abstract

The researcher aims to explain the basic concepts related to prediction (forecasting), and its Shari'ah ruling while focusing on them through the lenses of Islamic Jurisprudence, and to identify the presence of a specialized department in banks to study the financial crises and follow up the developments therein across the world. The researcher also aimed to clarify the relationship between forecasting future events and planning the most important sources and uses of funds in Islamic banks. The researcher used the descriptive and analytical approach to answer the study's questions, as a questionnaire consisting of three sections distributed to the senior management employees in Islamic banks operating in Jordan. The researcher concluded that some Islamic banks in Jordan have a department specialized in research and studies that is concerned with forecasting financial crises. On the other hand, some of these banks suffice to form committees to carry out this task due to the high cost involved in establishing a specialized department, and the researcher has also concluded that there is an effect of predicting financial crises on planning in Islamic banks (such as planning deposits, investment and financing). The researcher recommended the necessity of finding a specialized department in Islamic banks with the mission of studies and research in general, in addition to predicting local and global crises to enable the administration to take the

necessary decisions to avoid problems and seize the opportunities resulting from such crises.

Keywords: Foreseeing, Forecasting, Financial Planning, Financial Crisis, Islamic Banks.

المقدمة

كثير من علماء الاقتصاد والمالية يتوقعون أزمة مالية عالمية خلال الفترات القادمة، وهذا أفرغ العالم بسبب ما عاناه خلال الأزمة المالية العالمية (2008م) من مشاكل مالية أدت إلى انهيار مؤسسات ضخمة وزيادة الفقر والجهل وأمراض اجتماعية كثيرة.

تأثرت بلاد المسلمين بتلك الأزمة رغم أن المصارف الإسلامية كانت أقل تأثرًا بكثير من المؤسسات التي تتعامل بالربا وبيع الدين وغيره من الأدوات المالية المحرّمة، وهذا أثار تساؤلات حول كيفية التقليل من الآثار السلبية لمثل هذه الأزمات مستقبلاً، ومما اتفق عليه الجميع في التخطيط للتعامل مع آثار الأزمة هو ضرورة التنبؤ بها من أجل الاستعداد لها.

هل يعترف الإسلام باستشراف المستقبل بشكل عام وما يتعلق بالتنبؤ بالأزمات المالية بشكل خاص؟ أم أن الإسلام يحرم ذلك من باب تحريم الكهانة والتنجيم؟ وهل تقوم المصارف الإسلامية باستشراف المستقبل بأساليب علمية ومن خلال دوائر متخصصة؟ وهل يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط أهم مصادر واستخدامات الأموال في هذه المصارف؟ لذا جاء هذا البحث لبيان الأحكام الشرعية المتعلقة باستشراف الأزمات المالية العالمية والإجابة على هذه الأسئلة.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في طرحه موضوعاً جديداً وحديثاً لم يُبحث من قبل بمثل هذه المنهجية، وهذا الموضوع هو البحث في مسائل التنبؤ بالأزمات المالية وكيف يؤثر على تخطيط المصارف الإسلامية لأهم مصادر الأموال المتمثلة في الودائع واستثمارها، حيث أصبح التغير في الأمور المالية والاقتصادية من أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، الأمر الذي يجعل المشاكل المالية من النوازل التي لا بد من إشباعها بحثاً والتصدي لها بما يخدم أهداف المصارف الإسلامية.

هدف البحث:

يهدف البحث بشكل أساس إلى بيان أثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط أهم مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- بيان المفاهيم الأساسية المتعلقة باستشراف المستقبل أو التنبؤ بالمستقبل مع التركيز على هذه المفاهيم في الفقه الإسلامي.
- تحديد وجود إدارة متخصصة في البنوك الإسلامية للدراسات تهتم باستشراف الأزمات المالية وتتابع مؤسسات البحث العالمية في هذا المجال.
- توضيح العلاقة بين التنبؤ بأحداث مستقبلية وتخطيط أهم مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تعتبر مسألة التنبؤ بالأزمات المالية من أهم المهام الإدارية الحديثة في المؤسسات الربحية، حيث تؤثر هذه الأزمات في أرباح هذه المؤسسات بشكل واضح، بل وقد تؤثر على حياة المؤسسة بشكل عام، وقد وجدنا مؤسسات كبيرة أفلست بسبب مثل هذه الأزمات. وللأثر المهم لاستشراف هذه الأزمات في تخطيط موارد المؤسسة واستثماراتها ومعالجة هذه المشكلة في المصارف الإسلامية على وجه الخصوص جاء هذا البحث للمساهمة في وصف واقع هذه المصارف ووضع التوصيات التي قد تساهم في حل هذه المشكلة التي تواجهها المؤسسات التجارية بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص.

لذا تركز مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما هو أثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط أهم مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية؟.

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

- ما هو الحكم الشرعي لاستشراف الأزمات المالية العالمية؟
- هل يوجد إدارة مختصة في المصارف الإسلامية مهمتها استشراف الأزمات المالية أو متابعة الجهات المحلية والعالمية التي تقوم بهذه المهمة ورفع تقارير لإدارة المصرف أولاً بأول؟
- هل يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط الودائع في المصارف الإسلامية؟
- هل يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط عمليات الاستثمار في المصارف الإسلامية؟
- هل يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط عمليات التمويل في المصارف الإسلامية؟

فرضيات البحث:

- H01: لا يوجد إدارة مختصة في المصارف الإسلامية مهمتها استشراف الأزمات المالية أو متابعة الجهات المحلية والعالمية التي تقوم بهذه المهمة ورفع تقارير لإدارة المصرف أولاً بأول؟
- H02: لا يوجد أثر لاستشراف الأزمات المالية على تخطيط أهم مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية. ويتفرع عنها الفرضيات التالية:
 - H02a: لا يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط الودائع في المصارف الإسلامية.
 - H02b: لا يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط عمليات الاستثمار في المصارف الإسلامية.
 - H02c: لا يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط عمليات التمويل في المصارف الإسلامية.

منهج البحث:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي للإجابة على السؤال الأول من أسئلة البحث، بينما سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب الاستبيان الموجه إلى العاملين في الإدارة العليا في المصارف الإسلامية الأردنية كأداة إحصائية لتحليلها باستخدام برنامج (SPSS) لاختبار الفرضيات وتحديد وجود أو عدم وجود أثر لاستشراف الأزمات المالية على تخطيط أهم مصادر الأموال واستخداماتها في المصارف الإسلامية.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع هذه الدراسة من العاملين في الإدارة العليا في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن خلال العام (2019)، وسيتم أخذ عينة عشوائية تبلغ (60) فرداً من مجتمع الدراسة.

الدراسات السابقة:

لم أجد دراسات تبحث في موضوع هذا البحث - حسب ما تناهى إليه علمي وبحثي - حتى الآن، إلا إنني وجدت الدراسات التالية التي تفيدنا أثناء البحث في هذه المشكلة، ومن هذه الدراسات:

- دراسة فهمي إسلام (2004م)، بعنوان «استشراف المستقبل في القرآن والسنة»⁽¹⁾: هدف الباحث إلى تأكيد وجود استشراف للمستقبل في القرآن والسنة وإلى بيان أهمية استشراف المستقبل في حياة الإنسان، حيث قام بالتأصيل الشرعي لمسألة استشراف المستقبل، ويبيّن أن مسألة المستقبل قضية يشارك فيها الجميع إلا أن أكثر الناس لا يولي هذه المسألة - على أهميتها - الاهتمام المناسب، كما بين أن التنبؤ بالمستقبل القريب أو البعيد أصبح من الفنون والعلوم المستقلة التي تؤثر في الدول والجماعات.

(1) إسلام، فهمي، استشراف المستقبل في القرآن والسنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإيوان، كلية الشريعة والقانون، صنعاء 2004م.

- دراسة مجدي عبد العظيم إبراهيم (2015م) بعنوان «فقه التوقع في الفقه الإسلامي»⁽²⁾:

هدف الباحث إلى دراسة التوقع في الفقه الإسلامي من خلال طرح مشكلة ضعف التخطيط المستقبلي في المجال الفقهي وما ينتج عنه من تحديات تؤثر في تقدم الأمة وتطورها لمواجهة أحداث المستقبل، كما هدف الباحث إلى بيان حقيقة فقه التوقع وتأصيله من خلال تغطيته لقاعدة سد الذرائع ومبدأ اعتبار المآلات واستشراف المستقبل وإيضاح حكمه الشرعي. وقد توصل الباحث إلى أن فقه التوقع فقه أصيل معبر عنه في كتاب الله تعالى وسنة نبيه (صلى الله عليه وسلم) وفقه الصحابة رضوان الله عليهم، وأن هذا الفقه يتطلب الإمام بالقواعد الفقهية والعلوم الإنسانية.

- دراسة آسيا الوافي (2019) بعنوان ضوابط المصارف الإسلامية للوقاية من الأزمات المالية العالمية⁽³⁾:

هدفت الدراسة إلى إبراز فعالية المصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية ودراسة أسسها وضوابطها الشرعية في مقاومة الأزمات المالية والوقاية منها. حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهداف الدراسة. وتوصلت الباحثة إلى عدد من النتائج أهمها أن المصارف الإسلامية ليست ببعيدة عن التأثير بالأزمات المالية خاصة عندما تقترب أدواتها من العمل المصرفي التقليدي إلا أنها تبقى أكثر استقراراً وأقل تأثراً من المصارف التقليدية بسبب بعدها عن بيع الديون والربا والتزامها بأخلاقيات العمل المصرفي. وأوصت الباحثة في نهاية الدراسة بعدد من التوصيات أهمها وجوب النظر إلى نظم الإنذار المبكر، على أنها أداة واحدة من بين العديد من الأدوات لتحليل المخاطر الداخلية والخارجية، واستخدامها يجب أن يكون جزءاً من تحليل أوسع نطاقاً إضافة إلى ضرورة تأقلم

(2) عبد العظيم، مجدي، فقه التوقع في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2015م.
(3) الوافي، آسيا، ضوابط المصارف الإسلامية للوقاية من الأزمات المالية العالمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2019.

المصارف الإسلامية مع الواقع وتطبيق أساليب وإجراءات فعالة للسيطرة على المخاطر التي تتلاءم وطبيعة نشاطها.

- دراسة العرابي مصطفى وعبدوس عبدالعزيز (2011) بعنوان انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية⁽⁴⁾ :

هدفت الدراسة للتعرف على مدى تأثير المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008، وقد اتبع الباحثان المنهج الاستقرائي التحليلي للتوصل إلى نتائج الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن المصارف الإسلامية لم تكن بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية فقد تأثرت على غرار نظيرتها التقليدية إلا أن تأثيرها كان أقل من خلال عدة أوجه بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على دمج المصارف الصغيرة للاستفادة من مزايا الاقتصاديات الكبيرة وزيادة مساحة تمويل اقتناء الأصول والسلع الرأسمالية، وتقليل المبالغ الموجهة لتمويل رأس المال العامل.

المبحث الأول: التنبؤ المالي

يعرّف التنبؤ المالي بأنه أسلوب علمي منظم يُستخدم للتعرف على الوضع المالي المستقبلي لمؤسسة أو دولة ما أو حتى الوضع المالي المستقبلي في العالم وذلك باستخدام أدوات علمية وخبرات علمية وعملية متراكمة تستقرئ الأحداث المالية السابقة والحالية في سبيل تحقيق هذا الهدف⁽⁵⁾. ومن أهم الطرق الرياضية المستخدمة في التنبؤ المالي⁽⁶⁾:

(4) عبدوس، عبد العزيز، والعرابي، مصطفى، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي: الواقع والرهانات، جامعة غرداية، الجزائر، 23-24 فبراير، 2011.

(5) انظر: لستر، هيتجر، وسيرج، ماتولش، ترجمة احمد حامد حجاج، المحاسبة الإدارية، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، ط1، 1988 م. Besley and Brigham, Essential of Managerial Finance, South-Western: Thomas Learning, 12th Edition, U.S.A 2000.

(6) Besley and Brigham, Principles of Finance, South-Western: Thomas Learning, 2nd Edition, U.S.A 2003. Bodie, Kane and Marcos, Essential Of Investment, Mc Graw- Hill, 4th, Edition, U.S.A 2002.

1. الارتباط والانحدار

والارتباط هو علاقة بين متغيرين يمثل كل متغير ظاهرة معينة فإن تغيرت إحدى الظاهرتين في اتجاه معين فالثانية تتغير في اتجاه الأولى أو في اتجاه معاكس للأولى⁽⁷⁾. ويقاس الارتباط بين متغيرين بمقياس كمي يعرف بمعامل الارتباط.

2. الانحدار الخطي البسيط

تهدف دراسة الانحدار التنبؤ بقيمة متغير (Y) بمعرفة متغير آخر (X) ويعرف المتغير الأول بالمتغير التابع ويرمز له Y ويقاس دون خطأ في حين يعرف المتغير الآخر بالمتغير المستقل ويرمز له X، ويتم ذلك من خلال حل معادلة الخط المستقيم الذي يمثل العلاقة بين المتغيرين وهي: $(Y = \alpha + \beta X)$. وتستخدم هذه الطريقة عند وجود علاقة سببية بين متغيرين.

3. طريقة الحد الأعلى والأدنى:

هذه من الطرق السهلة في التنبؤ وتستخدم كثيرا في تقدير التكاليف وتحليلها إلى شقيها الثابت والمتغير، كما يمكن استخدامها في التنبؤ بالمبيعات من خلال مستويات النشاط.

تقوم فكرة هذه الطريقة على الاعتماد على البيانات التاريخية في الحصول على أعلى مستوى نشاط وأدنى مستوى نشاط والتكاليف لمقابلة لكل منهما، ثم ننسب الفرق بين تكاليف المستوى الأعلى والأدنى إلى الفرق بين المستوى الأعلى والأدنى للنشاط ليتحدد معدل التغير. ويمكن استخدام معدل التغير (ميل الخط المستقيم) في إيجاد الرقم الثابت في معادلة الانحدار⁽⁸⁾.

4. السلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية عبارة عن عدد من القيم لمتغير واحد أو عدد من المتغيرات خلال

(7) العتوم، شفيق: مقدمة في الأساليب الإحصائية، عمان - الأردن، مطبعة التاج، الطبعة الأولى، 1985م.

(8) Besley and Brigham, Essential of Managerial Finance, South-Western: Thomas Learning, 12th Edition, U.S.A 2000.

فترة زمنية معينة مرتبة ترتيباً تصاعدياً ويعبر عنها رياضياً بمعادلة الخط المستقيم الذي يخرق أكبر عدد من قيم المتغير التابع (المبيعات مثلاً) أثناء الفترة الزمنية (المتغير المستقل). وتصلح هذه الطريقة للتنبؤ بالأوضاع المالية المستقبلية.

5. نظام الإنذار المبكر:

نظام الإنذار المبكر هو «تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغط السكانية وغيرها لبلد ما، حيث يشمل أسس نظرية ومجموعة من الإجراءات العلمية المتسلسلة والمتناسقة، التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية في مجال ما لبلد ما، لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات والتي تفيد مسبقاً في توقع حدوث الأزمة في البلد المعني»⁽⁹⁾، وترتكز دقة نتائجه على نوعية ودرجة تردد البيانات حول حالة المخاطرة، ولنظم الإنذار المبكر خمسة أبعاد هي: متغيرات النظام، فترة العينة، بلدان العينة، إلى جانب تعريف الأزمة وطريقة تطبيق هذا النظام، وكل نظام للإنذار المبكر هو مزيج من هذه الأبعاد الخمسة، وطريقة تطبيقها.

المبحث الثاني: مفهوم الاستشراف المالي

الاستشراف لغة هو الانتصاب، وأشرف الشيء أي علا وارتفع، واستشرف الشيء أي وضع يده على حاجبه حتى يستبين الشيء أو يستوضحه⁽¹⁰⁾. والاستشراف في اصطلاح المتخصصين في العلوم المختلفة يختلف باختلاف الهدف منه إلا أنهم جميعاً يتفقون على أنه توقع حدوث شيء ما في المستقبل، فهو جهد علمي منظم يدرس الماضي والحاضر ليتوقع المستقبل⁽¹¹⁾.

(9) أوكيل، نسيم، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها (مع دراسة حالة جنوب شرق آسيا)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 340.

(10) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ج 9، ص 171.

(11) أنظر: فاه، فاروق وعبد الفتاح، احمد، الدراسات المستقبلية، منظور تربوي، عمان، دار المسيرة، د.ط، 2003، ص 17. والدجاني، أحمد صدقي، عن المستقبل برؤية مؤمنة مسلمة، عمان، دار البشير للطباعة، ط1 والنشر، 200، ص 15.

ويمكن القول أن الاستشراف نظرة فاحصة على المستقبل بالاعتماد على تجارب الماضي ونتائج الواقع المعاصر ومؤشرات التطوع المستقبلي، وبالتالي فهو عملية علمية أساسها التخطيط وتستهدف حشد الطاقات وتوفير الإمكانيات اللازمة وترشيد استخدامها لمواجهة أعباء المستقبل وتحقيق الغايات المرجوة والمتوقعة فيه⁽¹²⁾.

وبناء عليه يمكننا تعريف الاستشراف المالي بأنه: استخدام الأساليب العلمية للتنبؤ بأحداث مالية مستقبلية على مستوى المنشآت أو الاقتصاد المحلي أو العالمي، ويعبر عنه علماء المالية بمصطلح التنبؤ المالي. وبالتالي فإن استشراف الأزمات المالية العالمية يعني التنبؤ بالأزمات المالية العالمية وهو استخدام الأساليب العلمية في تحليل ماضي وحاضر الأداء المالي العالمي لتوقع حدوث أزمة مالية عالمية في المستقبل.

المبحث الثالث: الأزمات المالية العالمية

الأزمة في اللغة تعني الشدة والقحط ويقال أزم علينا الدهر، أي اشتد وقل خيره أو أزم عليهم السنة أي اشتد قحطها⁽¹³⁾. أما في اصطلاح السياسيين والاقتصاديين فالأزمة خلل ناتج عن متغيرات مختلفة غير مستقرة يؤدي إلى انعكاسات لأوضاع يصعب التحكم فيها. وعليه يمكن تعريف الأزمة المالية العالمية بأنها خلل ناتج عن تجاوزات ذات أثر سلبي في الاقتصاد العالمي (ربا، خداع، ضعف أخلاقي، احتكار،... الخ) يؤدي إلى خلل بين الأصول الحقيقية والأصول المالية فتحدث انهيارات مالية عالمية مما يزيد من الفقر والبطالة والأمراض الاجتماعية المختلفة.

(12) خصاونة، عماد عبد الكريم، وقسزق، خضر إبراهيم، السنن الإلهية في القرآن الكريم ودورها في استشراف المستقبل، مجلة المنارة، المجلد 15، العدد 2، 2009م، ص 212.

(13) الفيومي، أحمد، المصباح المنير، بيروت، المكتبة العلمية، د.ت، ص 117.

حدثت العديد من الأزمات المالية خلال المئة سنة الأخيرة، وعادة كانت تعزى أسباب هذه الأزمات إلى عدد من الأمور جميعها تؤول إلى سبب أساسي هو الربا، فالطمع وبيع الديون وعدم التزام المالمين بأخلاقيات المهنة وغيرها من الأسباب يمكن إرجاعها إلى تفشي الربا في الاقتصاد المعاصر، وهو أمر يطول شرحه ليس هذا موضعه.

ومن الملاحظ أيضا أن الأزمات المالية تتشابه أسبابها والمدة الزمنية بينها، حيث إن المدة الزمنية بين الأزمات المالية السابقة خلال القرن الأخير كانت تقريبا عشر سنوات في معظم الأحيان. فأزمة الكساد العظيم حدثت سنة 1929م عندما انهارت أسعار الأسهم والسندات في بورصة وول ستريت بسبب انخفاض أرباح الشركات، ثم أزمة التضخم بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1945 فأزمة البورصة الأمريكية سنة 1963 وأزمة أسعار البترول 1973 فأزمة الاثني الأسود عام 1987 وأزمة نمور آسيا (دول جنوب شرق آسيا) 1997م وأزمة البورصات الخليجية سنة 2006 ثم أخيرا الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

لا أحد ينكر الآثار السلبية الحادة للأزمات المالية العالمية على الاقتصاد والمجتمع الإنساني ككل لا على مجتمع بعينه فحسب، وقد عانى العالم من آثار الأزمة المالية العالمية التي انفجرت في سبتمبر من عام 2008، فقد حدث الكثير من الانهيارات المالية في العالم وانخفضت مؤشرات البورصات العالمية، وانهارت أسعار العقارات، وما إلى ذلك، مما أدى إلى ركود الاقتصاد العالمي وازدياد معدلات البطالة وانخفاض معدلات النمو. وقد قدر البنك الدولي خسارة أسواق رأس المال في ذلك الوقت بأكثر من ثلاثين ترليون دولار كما خسرت أسواق العقارات في نفس العام أكثر من 30 ترليون دولار، وتكاليف الإنقاذ عام 2009 تجاوزت الـ 20 ترليون دولار. كما أن سوء توزيع الدخل يزداد في ظل الأزمات المالية العالمية، إذ تشير الأرقام إلى أن أغنى 20% من سكان العالم يتمتعون بحصة من الدخل العالمي تبلغ 86 ضعفا عن الـ 20% الأفقر. وقد أشار تقرير التنمية البشرية

أن 40 % من سكان العالم يعيشون بأقل من دولارين في اليوم وأن هناك أكثر من 1.2 مليار نسمة في العالم يعيشون على أقل من دولار باليوم. وتؤكد الإحصاءات أن 10 % في العالم ينفقون 54 % من الدخل العالمي. وهناك 200 شخص فقط لديهم 1000 مليار دولار في حين 582 مليون شخص في أقل البلدان نمواً ومجموعها 43 بلداً دخلهم 146 مليار دولار، وما تؤكد الإحصاءات أيضاً أن 20 % من دول العالم تستحوذ على 88 % من الناتج الإجمالي في العالم وعلى 85 % من التجارة الدولية⁽¹⁴⁾.

هذا كله يؤدي إلى زيادة الفقر والجوع والأمراض الاجتماعية في العالم مما يجعل من الضرورة بمكان معالجة هذه الأسباب ومن أهمها الالتزام بنظام اقتصادي عادل يجل محل النظام الرأسمالي، ولكن هذا لا يعني تجاهل واقع أن الاقتصاد السائد الآن هو الرأسمالي وبالتالي لا بد من التعامل مع نتائجه وعلاجها، حتى لو كان هذا العلاج يبقى علاجاً للأعراض لا للمرض نفسه، ومن ذلك طبعاً التعامل مع الأزمات المالية العالمية بهدف تقليل حدة آثارها السلبية وهذا بالضرورة يتطلب التنبؤ بها للتمكن من الإعداد للتعامل معها.

المبحث الرابع: التخطيط المالي

يرتبط التخطيط المالي ارتباطاً وثيقاً بالتنبؤ المالي حيث يعتمد التخطيط المالي على نتائج التنبؤ المالي، فالتخطيط المالي هو وظيفة إدارية تتضمن برامج تساعد على إدارة مصادر الأموال واستخداماتها بطريقة فعالة تساهم في تحقيق الأهداف الحالية والمستقبلية وذلك بناء على توقع الأحداث المالية المستقبلية ذات العلاقة، والخطة المالية عبارة عن وثيقة تحدد ما يجب القيام به في الجانب المالي خلال فترة مستقبلية محددة، وكلما كان توقع الأوضاع المالية دقيقاً كلما كانت الخطط ناجحة

(14) عبابنة، يوسف عبد الله، الأزمة المالية المعاصرة، عالم الكتب، الأردن، 2010، ص: 127-136.

وتساهم في تحقيق الأهداف المرجوة للجهة المخططة⁽¹⁵⁾. ويعرف التخطيط في علم المالية على مستوى المنشأة أو المؤسسة بأنه: العملية التي يتم من خلالها تنسيق موارد المؤسسة مع الفرص المتاحة لها في السوق الذي تعمل فيه لتحقيق أهدافها المرسومة⁽¹⁶⁾.

وعرف باحثون في الفقه الإسلامي التخطيط في الإسلام بأنه «عملية التفكير والتدبير والاجتهاد من قبل الفرد الواعي أو الجماعة في الأخذ بالأسباب المشروعة والاستفادة من دروس الماضي والحاضر لوضع التدابير اللازمة لمواجهة المستقبل، مع التوكل على الله فيما قدر من نتائج لتحقيق أهداف تتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية، لأن الشريعة ما جاءت إلا لمصالح العباد، فحسبها كانت المصلحة فثم شرع الله»⁽¹⁷⁾.

المبحث الخامس: حكم استشراف الأزمات المالية وضوابطه الشرعية:

والاستشراف المستقبلي أو التوقع أو التنبؤ العلمي لأحداث مستقبلية محتملة لتحقيق مصلحة فردية أو جماعية إنما هو من قبيل حسن التدبير الذي حث عليه ديننا الحنيف، ومن الأدلة على ذلك: قول الله عز وجل ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُوهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾⁽¹⁸⁾، وهذا يعني أن التخطيط في بعض الأحيان يكون واجباً إذا ارتبطت به المصالح الإستراتيجية وأمن المسلمين وأمانهم، والإعداد هنا يشمل التخطيط ودراسة تحركات العدو وتوقعها المبني على الحنكة والفراسة والدراسة والعلم،

(15) Beasley and Brigham, Essential of Managerial Finance, South-Western: Thomas Learning, 12th Edition, U.S.A 2000.

(16) انظر: حافظ، محمد علي، التخطيط للتربية والتعليم، القاهرة، الدار القومية للتأليف والنشر، ط1، 1965، ص11. وعبد الفتاح، محمد سعيد، إدارة الأعمال، الاسكندرية، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، 1971، ص83.

(17) محمد، خيرى عبد الفتاح، استشراف المستقبل في الفكر الإسلامي، 2011، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، قسم الفلسفة.

(18) سورة الأنفال، الآية: 60.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «ما عال من اقتصد»⁽¹⁹⁾، أي ما افتقر من اقتصد، وفيه معنى لتخطيط الموارد وعدم الإسراف بها حالياً ليقى غنياً في المستقبل. ولا يختلف كثير من المعاصرين في ضرورة استشرف المستقبل بالأساليب العلمية المدروسة بما يحقق مصالح المسلمين والعالم، ويقول أحد الباحثين ما يلخص رأي هؤلاء المعاصرين: إن المسلم من المنظور الحضاري الإسلامي، ليس مطالباً باستشرف المستقبل رؤية وتخطيطاً فقط، بل هو مؤتمن عليه أيضاً! ولعل في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَبِيَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَلَّا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَفْعَلْ»⁽²⁰⁾ خير دليل على الشعور بالمسؤولية تجاه حركة المستقبل»⁽²¹⁾.

إذا مسألة استشرف المستقبل لا تدخل في باب الكهانة والتنجيم والدجل وادعاء العلم بالغيب... الخ، بل هي عملية مشروعة في ديننا الحنيف كما بينا، ولا بد من توفر ضوابط لهذه العملية لتحقيق الفائدة المرجوة منها، ومن خلال الدراسات السابقة التي تحدثت عن الاستشرف يمكننا استنتاج الأسس العلمية والضوابط الشرعية لاستشرف الأزمان المالية والمتمثلة بما يلي:

1. الاستناد إلى الأساليب العلمية في التنبؤ بالأحداث المالية: فالأصل هنا أن نعلم على الأساليب العلمية التي سبق بيانها للتنبؤ بالأحداث المالية المتوقعة خلال المستقبل القريب أو المتوسط، وهذا يمكن من التخطيط العلمي السليم للتعامل مع هذه الأحداث بما يضمن استغلالها لصالح الإنسانية بشكل عام وللمسلمين بشكل خاص أحسن استغلال وتحقيق أكبر فائدة ممكنة أو تقليل الآثار السلبية للأحداث المالية المتوقعة إلى الحد الأدنى.

2. الاستفادة من التقدم التكنولوجي الذي يزيد مستوى دقة الأساليب

(19) رواه أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند عبد الله بن مسعود، رقم (4269)، 7/302. المحقق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون: إشراف د. عبدالله التركي، السعودية، مؤسسة الرسالة، ط 1، 2001.

(20) رواه أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند أنس بن مالك، رقم (12981)، 20/296، واللفظ له، والبخاري، محمد بن اسماعيل، في الأدب المفرد (1/168)، قال شعيب الأرنؤوط وآخرون: إسناده صحيح على شرط مسلم، أنظر مسند الإمام أحمد بن حنبل (20/296) (21) الخطيب، محمد عبد الفتاح، الاثنتان على المستقبل في السنة النبوية، ندوة الحديث واستشرف المستقبل، جامعة الامارات، 2011م.

المستخدمة في التنبؤ المالي: يجب استغلال التكنولوجيا المتاحة لتطبيق الأساليب العلمية المذكورة مما يزيد من كفاءة هذا الاستخدام ويقلل الخطأ إلى أدنى حد ممكن، فكلما زادت دقة التوقعات زادت كفاءة التخطيط والتعامل العقلاني مع الأحداث المالية المتوقعة.

3. تكليف المختصين بالاقتصاد وبالإدارة المالية والتحليل المالي والإحصاء لتنفيذ دراسات التنبؤ المالي: الاعتماد على المتخصصين في المجال الاقتصادي والمالي يؤدي إلى التنبؤ المدروس والعلمي للأحداث المالية المستقبلية، فعلماء الاقتصاد والمالية والإحصاء هم الأكثر قدرة على استخدام الأساليب العلمية والتكنولوجية المتخصصة لاستشراف الأحداث المالية خاصة وأن خبرتهم العلمية والعملية وفراساتهم في هذا المجال تساعد في دقة التوقعات المستقبلية بعيداً عن التخريص والتهريج.

4. مراعاة الثابت والمتغير في الشريعة الإسلامية: (22) وفي حالة استشراف الأحداث المستقبلية نتعامل مع متغيرات بالنسبة للشريعة الإسلامية لأنها تتطور وتتغير بتطور وتغير المكان والزمان وهي متجددة بتجدد حاجات الإنسان، بينما الثوابت في الشريعة الإسلامية لا تتغير بتغير الزمان والمكان وفي هذه الحالة لا يجوز الاختلاف في التعامل مع هذه الثوابت أو الاصطدام معها عند استشراف المستقبل أو التخطيط له.

5. مراعاة فقه الواقع والمقاصد والمآلات لاستشراف المستقبل: (23) لا بد أن ينطلق استشراف المستقبل من الواقع الذي تعيشه الإنسانية بشكل عام والأمة الإسلامية بشكل خاص لضمان تحقيق مقاصد الشريعة ومنها حفظ المال، وهذا يحتاجه الفقهاء لإصدار الفتوى، وباب سد الذرائع من أصدق الأمثلة على ذلك.

وقد توصل أكثر من باحث في فقه استشراف المستقبل إلى أن الحكم الشرعي

(22) مجدي عبد العظيم، فقه التوقع في الفقه الإسلامي، مرجع سابق

(23) مجدي عبد العظيم، فقه التوقع في الفقه الإسلامي، مرجع سابق

لاستشراف المستقبل مباح إذا كانت وسيلته شرعية أو غير محرمة ويكون محظورًا إذا كانت وسيلته محرمة.⁽²⁴⁾

المبحث السادس: تأثير الأزمات المالية على المصارف الإسلامية

بحلول الربع الأخير من العام 2008 بدأت بوادر الأزمة المالية العالمية، وعانت المصارف الإسلامية كغيرها من المصارف من التداعيات السلبية والإيجابية لهذه الأزمة، ومن أهم هذه التداعيات⁽²⁵⁾:

1. الآثار الإيجابية:

الاعتراف العالمي بصلاحيّة النظام المصرفي الإسلامي وصلابته في مواجهة الأزمات المالية العالمية مما أدى إلى زيادة الاهتمام بهذه المصارف والأسس التي تستند إليها في أعمالها حتى من غير المسلمين، حيث لوحظ تغيير نظرة الجهات الإشرافية لهذه المصارف ومراعاتها لطبيعة أعمالها، فقد قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن عام 2009م، (إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية)⁽²⁶⁾، ومن أهم الأمثلة على ذلك اعتراف هذه الجهات بمعايير المحاسبة الإسلامية والشرعية ومطالبة المصارف الإسلامية بالالتزام بهذه المعايير والموافقة بينها وبين المعايير الدولية، إضافة إلى زيادة ودائع المصارف الإسلامية ونمو استثماراتها نتيجة تحول كثير من العملاء للمصارف الإسلامية بسبب الانتكاسات التي تعرضت لها المصرفية التقليدية خلال الأزمة، حيث بلغ معدل نمو أصول المصارف الإسلامية في نهاية عام 2008م (24%) واستثماراتها بنسبة (23%) وودائعها بنسبة (26%) وقد أشارت

(24) قشوع، عبد الرحمن، استشراف المستقبل في الأحاديث النبوية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 2005م.

(25) عبدوس عبد العزيز، العرابي مصطفى انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي: الواقع والرهانات، جامعة غرداية، الجزائر، 23--24 فبراير 2011 ص5

(26) فرحان، حسن ثابت، "أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية،" مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع.. وتحديات المستقبل"، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 20-21 مارس، 2010.

مؤسسة (آرنست اند يونغ) إلى أن الصيرفة الإسلامية تمثل جزءاً من الحل للأزمة المالية العالمية وليس الحل بأكمله ، وهي الأقل تأثيراً بالأزمة العالمية⁽²⁷⁾.

2. الآثار السلبية:

أدت الأزمة المالية العالمية عام 2008 إلى تراجع معدل العائد على حقوق ملاك المصارف الإسلامية وتهاوي معدل العائد العام على حقوق المساهمين للبنوك الإسلامية بنحو 5.33 % من 13.8 % في عام 2006 إلى 6.55 % في عام 2008⁽²⁸⁾، كما تراجعت استثمارات المصارف الإسلامية المختلفة خاصة تلك القائمة على البيوع الآجلة نتيجة التباطؤ الاقتصادي عام 2009 حيث تراجع الاقتصاد العالمي بنسبة 6 % في الربع الرابع من 2008 والربع الأول من 2009 حسب ما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي⁽²⁹⁾. ولا ننسى أن أزمة الرهن العقاري كانت إحدى شرارات تلك الأزمة المالية مما يعني تراجع قيمة أصول المصارف الإسلامية لاستثماراته الكبيرة في هذا المجال الذي تقتضيه طبيعة عملها.

المبحث السابع: الآثار المتوقعة للأزمات المالية المستقبلية على تخطيط أهم مصادر الأموال واستخداماتها في المصارف الإسلامية:

تنبع أهمية استشرف الأزمات المالية بالنسبة للمصارف الإسلامية - نظرياً - من خلال تأثير هذه الأزمات المتوقع على مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، ولهذا فإن التنبؤ بهذه الأزمات مطلب شرعي كما أسلفنا بالنسبة للدول الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية كالمصارف الإسلامية وغيرها، وفيما يلي سنستعرض أهم المصادر التي يمكن أن تتأثر بالأزمات المالية من الناحية النظرية

(27) نفس المرجع

(28) عبدوس، عبد العزيز، العرابي مصطفى، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية المنتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي: الواقع والرهانات، جامعة غرداية، الجزائر، 23--24 فبراير، 2011، ص7.

(29) صندوق النقد الدولي، "التقرير السنوي 2009: مكافحة الأزمة الراهنة"، ص 17 . <http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2009/pdf/> 19/05/ar09_ara.pdf2010

ونتأكد من واقعية تأثيرها بعد اختبار فرضيات هذه الدراسة:

1. تخطيط الودائع: تعتبر الودائع المصرفية الإسلامية بأنواعها أهم مصدر للأموال على الإطلاق في المصارف الإسلامية حيث تشكل الحسابات الائتمانية 10 % تقريباً من مجموع مصادر الأموال في المصارف الإسلامية بينما تشكل الحسابات الاستثمارية بأنواعها 70 % تقريباً من مجموع هذه المصادر⁽³⁰⁾. لا بد للمصارف الإسلامية من الناحية النظرية التخطيط الجيد لهذا المصدر في ظل توقع حدوث أزمات مالية عالمية أو محلية، ويشمل هذا التخطيط:

- الأساليب التي يجب اتباعها للمحافظة على نفس معدل الودائع أو زيادته، وتشمل هذه الأساليب التطوير التكنولوجي والبطاقات المصرفية والتطبيقات الإلكترونية والخدمات المتميزة خاصة انتشار الصراف الآلي والفروع إضافة إلى اتباع أساليب تسويقية متطورة ترافقها إيجاد ولاء لخدمات المصرف من خلال تعزيز الصورة الذهنية للمصرف وخدماته لدى العملاء مع التركيز على السمعة والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- المحافظة على نفس المستوى أو زيادته من معدل العائد على استثمار أصحاب حسابات الاستثمار بأنواعها، وهذا يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتخطيط لعمليات التمويل والاستثمار بشكل جيد. ويمكن للمصرف الإسلامي التخطيط لذلك من خلال احتياطي توزيعات الأرباح.
- زيادة تخفيض تركيز الودائع من خلال دراسة التركيز الحالي للودائع وفرص تخفيضه للتقليل من أثر أي أزمة مالية قد تقع في المستقبل.

2. تخطيط الاستثمار والتمويل: يعتبر تخطيط الاستثمار والتمويل في المرتبة الثانية من الأهمية بعد تخطيط الودائع إن لم يكن في نفس المرتبة وذلك لأنه يشكل أساساً مهماً في الدورة النقدية للمصرف، فالاستثمار والتمويل الناجح يعني استقرار التدفقات النقدية والمحافظة على معدلات العائد على حقوق أصحاب حسابات

(30) المغربي، عبد الحميد، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، بحث رقم 66، ط1، 2004، ص122.

الاستثمار والمساهمين مما يساهم في استقرار الودائع كما أسلفنا والمحافظة على استقرار الأسعار السوقية لأسهم المصرف في السوق المالي، كما يؤدي إلى جذب المزيد من الودائع ويسهل حصول البنك على الأموال عن طريق زيادة رأس المال عند الحاجة . ومن الناحية النظرية يجب أن يشمل تخطيط التمويل والاستثمار الجوانب التالية:

- التخطيط للاستثمار في العقارات: فالمعروف أن هذا النوع من الاستثمارات هو الأكثر تأثراً بالأزمات المالية، لذا لا بد من اتخاذ إجراءات حالية تتعلق بهذا النوع من الاستثمار في حال توقع أزمة مالية عالمية أو محلية مثل التخلص فورا من بعض هذه الاستثمارات أو تغيير أساليب استغلالها أو التعاقد على تأجيله لمدة طويلة... الخ.
- التخطيط للاستثمارات في الأوراق المالية: حيث إن استثمارات المصرف الإسلامي في الصكوك الإسلامية أو الأسهم العادية يتأثر بطبيعة الاستثمار الذي تعكسه هذه الأوراق، فمثلاً في حالة حدوث أزمات مالية يتوقع أن يكون أداء الأسهم التي تمثل قطاع العقارات والصناعات الثقيلة أقل من أداء الأسهم التي تمثل قطاع المواد التموينية والمخابز والمواد الأساسية مثلاً، وكذلك فصكوك المربحة لن تتأثر بنفس مستوى تأثر صكوك المشاركة عند حدوث أزمات مالية عالمية.
- التخطيط للتمويل: حيث يتوقع تأثر أدوات التمويل بالأزمات المالية من حيث الكم والنوع، فيتم التخطيط لزيادة التمويل في بعض القطاعات التي يتوقع أن يكون أداؤها جيداً في ظل الأزمات المالية مثل قطاعات السلع الأساسية وتخفيضه في القطاعات التي تتأثر سلباً بشكل مؤثر في قطاعات السلع الكمالية، كما يجب التخطيط لأنواع التمويل أيضاً لأن نوع الأداة يتأثر بنسب متفاوتة في حال حدوث أزمات مالية. فمثلاً تمويل الإجارة المنتهية بالتملك يكون أقل تأثراً من تمويل المربحة في الأزمات المالية حيث يمكن

إدارة مخاطره بشكل أسهل من إدارة مخاطر المربحة فيما يتعلق بالتعامل مع المتأخرات وتعثر العملاء في ظل الأزمات المالية.

اختبار الفرضيات:

لقد استخدم الباحث المنهج الوصفي لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة، حيث تم تقسيم هذه الاستبانة إلى ثلاثة أقسام يتعلق كل قسم بجزء محدد من فرضيات الدراسة، وتم توزيع هذه الاستبانة على ستين موظفًا من العاملين في الإدارة العليا في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن وعددها أربعة، حيث قام الباحث بتسليم الاستبانة باليد أو بالإيميل للموظفين وتم استعادة ثلاثة وأربعون استبانة أي ما نسبته 73% من الاستبانات الموزعة، وقد كان جميع المستجيبين من الذكور حيث بلغت نسبتهم 100% من المستجيبين بينما بلغت نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس) من هؤلاء 81.4% والباقي دراسات عليا بنسبة 18.6%، وبلغت نسبة الأفراد المستجيبين الذين تتراوح أعمارهم من 25 إلى 30 سنة 46.5% ومن 31 إلى 45 سنة 20.9% ومن 46 إلى 55 سنة 32.6%. وتركزت خبرة نسبة المستجيبين في الفترة التي تزيد عن 16 سنة 34.9%.

تم إعطاء الأوزان لإجابات أفراد العينة حسب الجدول التالي (مقياس ليكرت الخماسي):

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

هذا وقد قام الباحث بإجراء فحص جرونباخ ألفا الذي يوضح معامل الثبات لكل سؤال من أسئلة الاستبانة وواقعية الاستبانة، حيث كانت النتيجة مقبولة إحصائياً فقد بلغت 95.5%.

الفرضية الأولى H01: لا يوجد إدارة مختصة في المصارف الإسلامية مهمتها استشراف الأزمات المالية أو متابعة الجهات المحلية والعالمية التي تقوم بهذه المهمة

ورفع تقارير لإدارة المصرف أولاً بأول؟

تم توجيه السؤال التالي لأفراد العينة: هل يوجد في مصرفكم إدارة مختصة بالبحوث والدراسات تشمل أعمالها التنبؤ بالآزمات المالية المحلية أو العالمية أو متابعة المؤسسات العالمية والتقارير الدولية المتعلقة بالتنبؤ بالآزمات المالية المحلية أو العالمية؟ وفي حالة الإجابة بالنفي طلب الباحث منهم بيان الأسباب. وكانت إجابات أفراد العينة كما يلي:

الاجابة	العدد	النسبة
نعم	24	%55.8
لا	19	%44.2

وبذلك يتبين وجود هذه الدائرة في بعض المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، بينما لم توجد بشكل إدارة مستقلة في مصارف إسلامية أخرى، وقد برر المستجيبون عدم وجود دائرة كهذه في مصرفهم بوجود لجان دائمة متخصصة للقيام بمهام هذه الدائرة أو بإيجاد مثل هذه اللجان خاصة لجان إدارة الآزمات عند حدوث الآزمة دون الاهتمام باستشراف هذه الآزمات، وأجمع هؤلاء أن سبب عدم وجود إدارة مختصة والاكتفاء باللجان هو التكلفة المرتفعة نسبياً لهذه الإدارة مقترنة بالمنفعة التي تعود على المصرف خاصة وأن حجم هذه المصارف لا يتحمل إنشاء إدارة متخصصة لاستشراف الآزمات المالية والقيام بالبحوث والدراسات.

الفرضية الثانية H02: لا يوجد أثر لاستشراف الآزمات المالية على تخطيط أهم مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال جميع أسئلة الاستبانة في جميع الأقسام والمكونة من ثلاثين سؤالاً حيث كانت نتيجة الاختبار كما يلي:

One-Sample Statistics						
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
h02	43	116.2558	15.92556	2.42863		

One-Sample Test						
Test Value = 90						
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
h02	10.811	42	.000	26.25581	21.3546	31.1570

بلغ متوسط إجابات أفراد العينة 116.25 وهو أكبر من المتوسط العام لجميع الأسئلة بـ 26.25 وهذا الفرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود أثر لاستشراف الأزمات المالية على تخطيط أهم مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.

الفرضية الفرعية الأولى **H02a**: لا يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط الودائع في المصارف الإسلامية.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال القسم الأول من أسئلة الاستبانة التي بلغ عددها أحد عشر سؤالاً حيث كانت نتيجة الاختبار كما يلي:

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
h02a	43	44.7907	5.59148	.85269

One-Sample Test						
	Test Value = 33					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
h02a	13.828	42	.000	11.79070	10.0699	13.5115

بلغ متوسط إجابات أفراد العينة 44.79 وهو أكبر من المتوسط العام لجميع الأسئلة ب 11.79 وهذا الفرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 % مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود أثر لاستشراف الأزمات المالية على تخطيط الودائع في المصارف الإسلامية.

الفرضية الفرعية الثانية **H02b**: لا يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط عمليات الاستثمار في المصارف الإسلامية. تم اختبار هذه الفرضية من خلال القسم الثاني من أسئلة الاستبانة التي بلغ عددها أحد عشر سؤالاً حيث كانت نتيجة الاختبار كما يلي:

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
h02b	43	41.0000	7.53721	1.14941

One-Sample Test						
	Test Value = 33					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
h02b	6.960	42	.000	8.00000	5.6804	10.3196

بلغ متوسط إجابات أفراد العينة 41 وهو أكبر من المتوسط العام لجميع الأسئلة ب

8 وهذا الفرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 % مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود أثر لاستشراف الأزمات المالية على تخطيط عمليات الاستثمار في المصارف الإسلامية.

الفرضية الفرعية الثالثة H02c: لا يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط عمليات التمويل في المصارف الإسلامية.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال القسم الثالث من أسئلة الاستبانة التي بلغ عددها ثمانية أسئلة حيث كانت نتيجة الاختبار كما يلي:

One-Sample Statistics						
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
h02c	43	30.4651	3.97821	.60667		

One-Sample Test						
	Test Value = 24					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
h02c	10.657	42	.000	6.46512	5.2408	7.6894

بلغ متوسط إجابات أفراد العينة 30.47 وهو أكبر من المتوسط العام لجميع الأسئلة ب 6.47 وهذا الفرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 % مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود أثر لاستشراف الأزمات المالية على تخطيط عمليات التمويل في المصارف الإسلامية.

الخاتمة:

توصل الباحث في نهاية هذا البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات كالتالي:

النتائج:

1. تهتم المصارف الإسلامية ومنها المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمسألة التنبؤ المالي ويوجد في بعضها إدارة مختصة بالبحوث والدراسات تشمل أعمالها التنبؤ بالأزمات المالية المحلية أو العالمية أو متابعة المؤسسات العالمية والتقارير الدولية المتعلقة بالتنبؤ بالأزمات المالية المحلية أو العالمية، بينما يوجد في المصارف الأخرى لجان تهتم بهذه الأعمال دون إنشاء إدارة مستقلة على أهميتها بسبب ارتفاع التكلفة نسبياً خاصة في المصارف صغيرة الحجم.
2. يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط أهم مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية من خلال تأثير ذلك على تخطيط العمليات المتعلقة بالودائع والتمويل والاستثمار.
3. أن حكم مسألة التنبؤ بالأزمات المالية العالمية تقع ضمن حكم استشراف المستقبل وهي مباحة شرعاً إذا كانت الوسائل المستخدمة في ذلك مباحة، وعليه فإن التنبؤ بالأحداث المالية المستقبلية ومنها التنبؤ بالأزمات المالية بأسلوب علمي - كما بينا - مباح شرعاً، وحكمه حكم العلوم الضرورية الأخرى كعلم الطب والفلك والهندسة وغيرها فهو من فروض الكفاية، بل يصبح واجباً في حق من كلفه ولي الأمر بذلك أو من كانت وظيفته تتطلب ذلك لما في ذلك من درء للمفاسد وجلب لمصلحة المسلمين وغيرهم.
4. أن الإسلام لم يغفل مسألة استشراف المستقبل والتخطيط له، والأدلة من القرآن والسنة وسيرة الصحابة رضوان الله عليهم تؤكد ذلك. وقد استخدم الفقهاء مصطلحات وأساليب تؤكد ذلك أيضاً مثل فقه التوقع والمآلات وما شابهه.
5. استشراف الأزمات المالية لا بد وأن يقوم على دراسة مستفيضة ودقيقة للماضي ووعي بالحاضر وإلمام بعلوم التنبؤ المالي وأدواته وأن ينضبط بضوابط علمية وشرعية بينتها في متن البحث. وهذا الاستشراف بهذه الضوابط يمكن من

التخطيط الفعال للتعامل مع آثار الأزمات المالية العالمية والتخفيف من حدة آثارها السلبية.

التوصيات:

بناء على نتائج البحث يوصي الباحث بما يلي:

1. زيادة الاهتمام بإنشاء إدارة أو لجان في المصارف الإسلامية توكل إليها مهمة الدراسات والأبحاث المتعلقة باستشراف الأزمات المالية المحلية والعالمية واقتراح الخطط للتعامل مع هذه الأزمات لضمان استقرار الودائع وتدقيقها من جهة وضمان نجاح عمليات التمويل والاستثمار وتوجيهها بشكل يتناسب مع المخاطر المتوقعة في حال حدوث أزمات مالية محلية أو عالمية.
 2. إنشاء مراكز بحثية متخصصة في بلاد المسلمين للتنبؤ بالأزمات المالية العالمية والأحداث المالية المستقبلية بشكل عام على غرار المراكز العلمية المتخصصة برصد الزلازل والأعاصير والتنبؤات الجوية.. الخ.
 3. نشر الوعي المصرفي الإسلامي فيما يتعلق بفقهاء المعاملات وتشجيع الباحثين على القيام ببحوث تظهر بأسلوب علمي رصين الآثار المستقبلية لعدم الانضباط بأحكام الشريعة الإسلامية في الأسواق المالية.
 4. تشجيع الجامعات والمعاهد الأكاديمية على إنشاء تخصصات علمية لإعداد خريجين متمكنين من استشراف الأحداث المالية المستقبلية بشكل خاص.
- هذا والله تعالى أعلم وأحكم.

المراجع العربية:

1. ابن حنبل، أحمد بن محمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون: إشراف د. عبد الله التركي، السعودية، مؤسسة الرسالة، د ط، 2001م.
2. ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1408هـ..
3. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، بيروت، دار صادر.
4. ادوارد، كورنيش، الاستشراف مناهج استكشاف المستقبل، ترجمة: د. حسن الشريف، الدار العربية للعلوم ناشرون - بيروت، ط1، 1428هـ/ 2007م.
5. إسلام، فهمي، استشراف المستقبل في القرآن والسنة، رسالة ماجستير، صنعاء، جامعة الايمان، كلية الشريعة والقانون، 2004م.
6. أوكيل، نسيم، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها (مع دراسة حالة جنوب شرق آسيا)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2007-2008م.
7. البخاري، محمد بن اسماعيل، الأدب المفرد، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط3، 1989م.
8. حافظ، محمد علي، التخطيط للتربية والتعليم، القاهرة، الدار القومية للتأليف والنشر، ط1، م1965.
9. خصاونة، عماد عبد الكريم، وقـزق، خضر إبراهيم، السنن الإلهية في القرآن الكريم ودورها في استشراف المستقبل، مجلة المنارة، المجلد 15، العدد2، 2009م.
10. الخطيب، محمد عبد الفتاح، الائتمان على المستقبل في السنة النبوية، ندوة الحديث واستشراف المستقبل، جامعة الامارات، 2011م.
11. الدجاني، أحمد صدقي، عن المستقبل برؤية مسلمة مؤمنة، عمان، دار البشير للطباعة والنشر، ط1، 2000م.
12. الزنكي، نجم الدين قادر، فقه التوقع: دراسة تأصيلية لمفهومه ومشروعيته ومنهجه ومعامله، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر،

- المجلد 33، العدد 1، 2015 - 2016 م.
13. صندوق النقد الدولي، «التقرير السنوي 2009: مكافحة الأزمة الراهنة».
 14. عبابنة، يوسف عبد الله، الأزمة المالية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، 2010 م.
 15. عبد العظيم، مجدي، فقه التوقع في الفقه الاسلامي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاسلامية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2015 م.
 16. عبد الفتاح، محمد سعيد، ادارة الاعمال، الاسكندرية، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، 1971 م.
 17. عبد الفتاح، محمد، الائتمان على المستقبل في السنة النبوية، ندوة الحديث واستشراف المستقبل، جامعة الامارات 2011 م.
 18. العتوم، شفيق، مقدمة في الأساليب الإحصائية، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، مطبعة التاج، 1985 م.
 19. فايه، فاروق وعبد الفتاح، أحمد، الدراسات المستقبلية، منظور تربوي، عمان، دار المسيرة، د.ط، 2003 م.
 20. الفيومي، أحمد، المصباح المنير، بيروت، المكتبة العلمية، د.ت.
 21. قشوع، عبد الرحمن، استشراف المستقبل في الأحاديث النبوية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2005 م.
 22. محمد، خيرى عبد الفتاح، استشراف المستقبل في الفكر الإسلامى، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، 2011 م.
 23. مصباحي، عبد الرحمن وآخرون، فقه التوقع: دعوة لاستشراف احداث المستقبل ودرء للخلافات الفقهية مقال منشور: <http://www.al-madina.com/node/225600>
 24. المغربي، عبد الحميد، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، بحث رقم 66، ط1، 2004 م.
 25. هيتجر، ليستر وسيرج ماتولتس، المحاسبة الإدارية، ط1، ترجمة احمد حامد حجاج، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 1988 م.

المراجع الأجنبية:

1. Besley and Brigham, Essential of Managerial Finance, South-Western: Thomas Learning, 12th Edition, U.S.A 2000.
2. Besely and Brigham, Principles of Finance, South-Western: Thomas Learning, 2nd Edition, U.S.A 2003.
3. Bodie, Kane and Marcos , Essential Of Investment , Mc Graw- Hill, 4th, Edition , U.S.A 2002.
4. <https://www.youtube.com/watch?v=g3aSt-vcXvo>.

Translation of Arabic Reference

1. Ibn Ḥanbal, Aḥmad bin Muḥammad, Musnad Imām Aḥmad bin Ḥanbal, Reviewed by: Shu'ayb al-Arnāūt, 'Ādil Murshid and others: Revised by Dr. 'Abdullāh at-Turkī, Sa'ūdiah, ar-Risala Foundation, (n.p), 2001.
2. Ibn Kathīr, al-Bidāyah wa an-Nihāyah, Reviewed by: 'Alī Shīrī, Dār Ihyā at-Turāth al-'Arabī, Beirut, 1st Edition, 1408 AH.
3. Ibn Manẓūr, Abū al-Faḍl Jamāl al-Dīn, Lisān al-'Arab, Beirut, Dār Sādir (N.P), (n.d).
4. Edward, Corniche, al-Istishrāf Manāhij Istikshāf al-Mustaqbal, Translated by: Dr. Ḥasan ash-Sharīf, al-Dār al-'Arabiah lil 'Ulūm Nāshirūn - Beirut, 1st Edition, 1428 AH / 2007 AD.
5. Islām, Fahmī, Istishrāf al-Mustaqbal fī al-Qur-ān wa as-Sunnah, Masters' thesis, San'ā, al-Īmān University, College of Sharia and Law, 2004 AD.
6. Oukīl, Nasīma, al-azmāt al-māliyyah wa Imkāniyat at-Tawaqqī minhā wa at-Takhfif min āthārihā (ma' Dirāsāt Ḥālat Junūb Sharq Āsiā), unpublished doctoral thesis, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Algiers 2007-2008.
7. al-Bukhārī, Muḥammad bin Ismā'īl, al-Adab al-Mufrad, Beirut, Dār al-Bashair al-Islāmiyyah, 3rd edition, 1989 AD.
8. Hāfiz, Muḥammad 'Alī, at-Takhtīṭ li at-Tarbiyah wa at-Ta'līm, Cairo, ad-Dār al-Qoumiyyah li at-Ta-lif wa an-Nashr, 1st Edition, 1965.
9. Khaṣāwinah, 'Imād 'Abdul Karīm, and Qazaq, Khaḍir Ibrāhīm, As-Sunan al-Ilāhiyah fī al-Qur-ān al-Karīm wa Douruhā fī Istishrāf al-Mustaqbal, al-Manārah Magazine, Vol. 15, No. 2, 2009 AD.
10. al-Khaṭīb, Muḥammad 'Abdul-Fattāh, al-ieteman 'ala al-mustaqbal fī as-Sunnah an-Nabawiyah, Nadwat al-Hadīth wa istishrāf al-mustaqbal, UAE University, 2011.
11. al-Dajānī, Aḥmad Sīdqī, 'An al-Mustaqbal bi Ru-yah Muslimah Mu-minah,

- Amman, Dār al-Bashīr for Printing and Publishing, 1st Edition, 2000 AD.
12. al-Zankī, Najm al-Dīn Qādir, Fiqh at-Tawaquq': Dirāsāt T-asīliyah li Mafhūmihi wa Mashrū'iyatuhū wa Minhājūhū wa Ma'ālimuhū, Journal of the College of Sharia and Islamic Studies, Qatar University, Volume 33, Issue 1, 2015-2016 AD.
 13. International Monetary Fund, Annual Report 2009: Combating the Current Crisis.
 14. 'Abābinah, Yūsuf 'Abdullāh, al-Azamah al-Māliyah al-Mu'āshirah, an unpublished Ph.D. thesis, Yarmūk University, 2010.
 15. 'Abdul Azīm, Majdī, Fiqh at-Tawaquq' fī al-Fiqh al-Islāmī, Ph.D. Thesis, College of Islamic Sciences, al-Madinah International University, Malaysia, 2015.
 16. 'Abdul Fattāh, Muḥammad Sa'īd, Idārat al-Ā'māl, Alexandria, The Modern Egyptian Office for Printing and Publishing, 1971 AD.
 17. 'Abdul Fattāh, Muḥammad, al-ietiman 'ala al-Mustaqbal fī as-Sunnah an-Nabawiyah, Nadwat al-Hadīth wa istishrāf al-mustaqbal, UAE University, 2011.
 18. al-'Atūm, Shafiq, al-Muqaddimah fī al-aṣlīb al-Iḥṣā'iyyah, 1st edition, Amman - Jordan, al-Taj Press, 1985 AD.
 19. Fāyeh, Fārūq and 'Abudl Fattāh, Aḥmad, ad-Dirāsāt al-Mustaqbaliyah, Manzūr Tarbawī, 'Ammān, Dār al-Masira, d.T, 2003 AD.
 20. al-Fayūmī, Aḥmad, al-Miṣbāh al-Munīr, Beirut, Scientific Library, (N.P) (n.d).
 21. Qashu', 'Abdul Raḥmān, Istishrāf al-Mustaqbal fī al-Ḥadīth an-Nabawiyyah, Master's Thesis, University of Jordan, 2005 AD.
 22. Muḥammad, Khayrī, 'Abudl Fattāh, Istishrāf al-Mustaqbal fī al-fīkr al-Islāmī, an unpublished Ph.D. thesis, 'Ain Shams University, 2011.
 23. Miṣbahī, 'Abd al-Raḥmān and others, Fiqh at-Tawaquq': Da'wah li istishrāf Aḥdāth al-Mustaqbal wa Dar-ul lil Khilāfāt al-Fiqhiyyah, published article: <http://www.al-madina.com/node/225600>
 24. al-Maghribī, 'Abdul Ḥamīd, Al-Idārah al-Istrāṭijiyah fī al-Bunūk al-Islāmiyah, Islamic Development Bank, Islamic Research and Training Institute, Jeddah, Sa'ūdī 'Arab, Research No. 66, 1st Edition, 2004 AD.
 25. Hytgar, Lystar and Syreg Mātūlitch, Al-Muḥasabah al-Idāriyah, 1st Edition, translated by Aḥmad Ḥamīd Ḥajjāj, Riyadh, Sa'ūdī 'Arab, Dār al-Mirrīkh lin Nashr, 1988 AD.